المحاضرة الثالثة عشر: مسألة خلق الأفعال

3-2- مسألة خلق الأفعال عند المعتزلة وموقف الاشاعرة منها (ج1):

تعتبر الحرية إشكالية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ذلك أنّها كانت الشغل الشاغل للفلاسفة، منذ الفلسفات الشرقية القديمة، مرورا بالفلسفة اليونانية، إلى فلسفة القرون الوسطى، والحديثة والمعاصرة، وكانت إشكالية، لأنّ هذه الفلسفات، لم تتفق على كيفية الطرح، بين من أثبتها، ومن نفاها. فالذين نفوها انقسموا إلى فريقين: فريق نفاها باسم الجبرية، والآخر باسم الحتمية. وحتى الذين أثبتوها اختلفوا فيما بينهم بين من اعتبرها مطلقة، ومن اعتبرها مفهوما لا يتحقق في الوجود إلاّ بشكلٍ نسبي، كما أنّ هناك من قال بأنَّ الحرية معرفة وشعور، ومن قال أنها عمل وممارسة. وأكثر من كل هذا وذاك ما أطلعنا عليه الأوربيّون في العصر الحالي بما يسمى "ما بعد الحرية"[1].

لم يشذ المفكرون الإسلاميون عن هذه الإشكالية، بحيث اختلفت الفرق الكلامية في أفعال الإنسان، خاصة بين أهل السنة والجماعة، والمعتزلة، والأشاعرة، وكان السؤال الرئيسي هو: هل الإنسان خالق لأفعاله أم مجبر عليها؟ وهل يمكن أن يكون الإنسان مستقلا رغم انقياده، ومنقادا رغم استقلاله؟ أيمكن أن يكون الإنسان حرا إذا كان لا يفعل إلاّ بفعل الله ﷻ؟ ما موقف المعتزلة من هذه الإشكالية؟ وما حدود توظيفهم للنص الديني في تبرير آرائهم؟

قالت المعتزلة: «وجدنا أفعالنا واقعة على حسب قصدنا، فوجب أن تكون خلقاً لنا وفعلاً لنا، قالوا: وبيان ذلك أن الواحد منا إذا أراد أن يقوم قام، وإذا أراد أن يقعد قعد، وإذا أراد أن يتحرك تحرك، وإذا أراد أن يسكن سكن، وغير ذلك، فإذا حصلت أفعاله على حسب قصده ومقتضى إرادته، دل على أن أفعاله خلق له وفعل له»[2]. هذا لا يعني أنّ المعتزلة تقول بالحرية المطلقة بحيث يفعل الإنسان ما يشاء، بل إنه لا يفعل إلاّ ما يستطيع، ولذلك فالإنسان في الفكر الاعتزالي مسؤول عن حركاته الإرادية فقط، المتمثلة في السكنات والحركات، والنظر والعلم، وما دون ذلك، كمولدنا، أو أمراضنا، أو نهايتنا، أو صلة حواسنا بالمدركات من مرئيات، ومسموعات، ومشمومات، وطعوم، فهي اضطرارية بفعل الله وإيجاب خلقه للأشياء أو ما طبعها الله عليه[3].

وبناء على هذا قسّم المعتزلة الأفعال إلى ضربين: أفعال مباشرة، وأفعال تولد. فأما الأفعال المباشرة:

---

[1] يعني أنهم حققوا الحرية على صُعَدٍ كثيرة، اقتصادية، سياسية، فكرية، دينية، شخصية...، وهم الآن يتساءلون ما هي نتائج هذه الحرية؟ وماذا بعد الحرية؟

[2] القاضي عبد الجبار،شرح الأصول الخمسة، تح عبد الكريم عثمان، ص ص336-337.

[3] أحمد محمود صبحي، في علم الكلام، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، المعتزلة، ج1، ص ص149-150.

فقد اتفقوا على أنها مخلوقة للعباد. وأفعال تولد على حد رأي الإسكافي هي كل فعل غير قصدي أو إرادي، فهو متولد، وكل فعل لا يتهيأ وقوعه إلا بقصد، ويحتاج كل جزء منه إلى تجدد عزم وإرادة له، فهو ليس متولدا بل داخلا في حد المباشرة. مثل الألم الحادث عند الضرب، ومثل انحدار الحجر الحادث عن طرحه، والإدراك الحادث عن فتح البصر، وما أشبهها من المسببات غير المقصودة[4]. فالفعل الحر هو الفعل الذي يتصف بالوعي الذاتي الإرادي لفاعله، ومن ثمة اعتبر المعتزلة الإرادة الوسيلة التي يحقق بها الإنسان اختياره[5].

يتضح لنا أنّ حرية الإرادة الإنسانية هي أساس قضية العدل، حيث يتعذر تصور قيام أصل العدل مع إلغاء حرية الإرادة، لأنَّ الحرية الإنسانية والعدالة الإلهية وجهان لعملة واحدة، ونفي إحداهما يستلزم بالضرورة نفي الأخرى ويؤدي إلى عبثية الوجود الإنساني والفعل الإلهي معاً[6]. كما يتعذر قيام الأخلاق دونها[7]، ومن ثم كانت الحرية عند المعتزلة عمدة أقوالهم[8]. ليس هذا فحسب، بل إنّ إلغاء الحرية يلغي الأصول الخمسة، لماذا؟ فلو كان الله يخلق أفعال العباد، فهل يمكن أن يكون عادلاً يعذبهم على فعل شر هو خالقه ويثيبهم على فعل خير وضعه فيهم ؟ وكيف يمكن لله أن يكلف عباده وهم ليسوا قادرين على تحمل المسؤولية؟ وكيف ينفذ وعده ووعيده، وعباده ليسوا خالقين لأفعالهم؟ وإذا كان الله يحب الفساد وكان القبح مرادا له، لاستوت منزلة الإيمان مع الكفر والفسق، كما يتساوى المنكر مع المعروف، ويصبح لا معنى لهما[9]، بل يصبح لا قيمة للأمة الإسلامية التي كانت خير أمة لتميزها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال ﷻ: ﴿*كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ* تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[10]. بل إن رفع الفعل عن العبد يؤدي إلى إلغاء الأصل الأول عند المعتزلة وهو التوحيد لماذا؟ لأن إثبات فاعل قادر في الشاهد يُعد مقدمة ضرورية ينبني عليها إثبات فاعل قادر في الغائب. لأنه كما يقول القاضي عبد الجبار: « لو كان تعالى هو الخالق والمحدث لأفعال العباد، لأدى هذا الاعتقاد إلى إن لا يعرف القديم أصلاً، لأنّ طريق معرفته هو بالاستدلال عليه. فإذا لم يثبت هذا القائل، في

---

[4] الجويني إمام الحرمين، كتاب الارشاد، تح محمد يوسف موسى، و علي عبد المنعم عبد الحميد، الناشر مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1950، ص232.

[5] عبد الستار الراوي، فلسفة العقل، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط2، 1986، ص88.

[6] ناصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير، دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 1996، ص216.

[7] وفي هذا الصدد يقول محمد الغزالي:« الإكراه على الفضيلة لا يصنع الإنسان الفاضل، كما أن الإكراه على الإيمان لا يصنع الإنسان المؤمن» محمد الغزالي،خُلُقُ المسلم، دار الريان للتراث، القاهرة، مصر، ط01،1987، ص 28

[8] أحمد محمود صبحي، الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1969، ص ص168-169.

[9] أحمد محمود صبحي، في علم الكلام، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، ج1، المعتزلة، ص150.

[10] سورة آل عمران، الآية110.

الشاهد، حاجة المحدَث إلى محدِث، لم يمكنه حمل الغائب عليه»[11] أي لا نستطيع أن نقيس الغائب على الشاهد طالما أننا لم نثبت أفعال الشاهد وهو الإنسان، يترتب عنه أننا لا نستطيع أن نثبت قدرة الله وهو الغائب؟، ولذلك «فلا يمكنه إن يستدل على حاجة المحدثات التي يتعذر وقوعها من جهتنا على إن لها محدثا، فقد صح إن ذلك يمنع من معرفة القديم أصلا. فكيف يقال : أنه الخالق لأفعالهم، وكيف يصح اعتقاد فرع يؤدي إلى هدم أصله؟»[12].

وقد اعتمد المعتزلة على حجج كثيرة يدعمون بها حرية الإنسان من خلال خلقه لأفعاله، بعضها يرجع إلى مدارك العقل، وبعضها يرجع إلى مدارك السمع، وما يهمّنا هو التركيز على أدلتهم النقلية والتي تستند أساسا على فكرة الثواب والعقاب، فهم يرون أن العبد يجازى على فعله، إن كان خيرا فثواب، وإن كان شرا فعقاب، وهذا يثبت بلا شك أن أفعال الإنسان واقعة منه. كما تستند على أنّ أفعال العباد منها الجور، والفساد، والظلم. فلو كان الله خالقا لها، لكان بخلق الظلم والجور والسفه، ظالما، جائرا، سفيها، فلما لم يجز ذلك على الله ﷻ، صح أنه ليس خالقا لأفعال العباد[13]، وهو ما يؤكده صاحب المغني في أبواب العدل والتوحيد بقوله: «اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن مَنْ قال أن الله سبحانه خالقها ومحدثها، فقد عظم خطؤه. وأحالوا حدوث فعل من فاعلَيْن»[14]. أراد القاضي عبد الجبار أن يقول أن نَسْبَ أفعال العباد إلى الله ﷻ غير صحيح، ويؤدي ذلك إلى أن يكون حدوث فعل واحد من فاعلين، لأنه من المحال اجتماع مؤثرين على أثر واحد لو أراداه معا. فإذا كانت إرادة الإنسان جزءاً من إرادة الله أو هي نفسها، وأراد الله شيئاً ولم يرده الإنسان.. وُجِدَ الشيء وتحقق لأنّ الداعي إلى وجوده قد وُجد، ولا يمكن أن يوجد الشيء أيضا، لانتفاء الداعي إلى وجوده، والمتمثل في إرادة الإنسان... وهذا ما يعرف ببرهان التمانع[15]، ومنه يستحيل أن يكون فعل واحد مفعولاً لفاعلين، ومقدورا لقادرين، وأثرا لمؤثرين.

ومن الحجج السمعية التي اعتمد عليها المعتزلة في إثبات خلق الإنسان لأفعاله قوله ﷻ: ﴿ الَّذِي

---

[11] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، المخلوق، تح توفيق الطويل، وسعيد زايد، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة مصر، 1965، ج8، ص 239

[12] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، المخلوق، ص 239.

[13] "الباقلاني"، التمهيد، تح عماد الدين أحمد حيدر، ج1، ص308." هنا "الباقلاني" يذكر رأي المعتزلة وليس رأي الأشاعرة".

[14] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، المخلوق،، ج8، ص3.

[15] علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج1، ص610.

أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾[16]، فهذه الآية تدل على أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، والدليل أنه لا يخلو إما أن يكون المراد به أنّ جميع ما فعله الله تعالى فهو إحسان، أو المراد به أن جميعه حسن. ومادام لا يجوز أن يكون المراد به الإحسان، لأنّ في أفعاله ما لا يكون إحسانا كالعقاب، إذن لم يبق لنا إلاّ القول: أن المراد به الحسن. وإذا ثبت هذا، ثبت أن أفعال العباد تشمل الحسن والقبيح، ومنه لا يجوز أن تكون مضافة إلى الله تعالى[17].

في نفس السياق استدل المعتزلة بقوله ﷻ: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[18]. يرى المعتزلة أنّ الله ﷻ لم يخلق القبائح، لأنه لو خلقها لوجب فيها أن تكون متقنة، ولو جاز ذلك فيها، لجاز أن تكون حكمة وصواباً، وذلك محال. أو أن يقال: أنه خلقها ولم يتقنها، وهذا بخلاف الظاهر، وأنها ليست من صنعه، وهي من أفعال العباد التي تتضمن كما يقول القاضي عبد الجبار: « التهود والتنصر والتمجس، وليس شيء من ذلك متقنا، فلا يجوز أن يكون الله تعالى خالقا لها»[19]. ومن أدلتهم كذلك على عدم إرادة الله للقبيح قوله ﷻ:﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[20]. ولكي تدل هذه الآية على مراد المعتزلة، كان عليهم أن يثبتوا أنّ هناك علاقة اتصال بين الحب والإرادة، وبين البغض والكراهة، . وهنا يورد "ناصر حامد أبو زيد "قولا للقاضي عبد الجبار من كتاب المغني، الجزء الثامن، مفاده أنّه تعالى«إذا صحّ كونه مريدا، فيجب كونه محبا، وكل ما صح أنه يريده، صح أنه يحبه، وكل ما أوجب قبح محبته، أوجب قبح إرادته»[21] وبالتالي فلا تناقض بين القول بالحب والقول بالإرادة[22]. والمتأمل في الآية: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾[23]، يجد كما يرى المعتزلة أنّ ﷻ نفى أن يكون في خلقه باطلاً، فلو أن هذه القبائح وغيرها من التصرفات من جهة الإنسان ومتعلقة به، وإلاّ يجب أن تكون الأباطيل كلها من قبله فيكون مبطلاً. تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا.

وفي الآية: ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾[24]، والآية: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ﴾[25]، دلالة على

---

[16] سورة السجدة، الآية7.

[17] القاضي عبد الجبار،شرح الأصول الخمسة، تح عبد الكريم عثمان، ص ص355-358.

[18] سورة النمل، الآية88.

[19] القاضي عبد الجبار،شرح الأصول الخمسة، تح عبد الكريم عثمان، ص358.

[20] سورة البقرة، الآية 205.

[21] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، القسم 2، الإرادة، تح محمود محمد قاسم، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة مصر، 1965، ج6، ص54.

[22] ناصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير، دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة، ص223.

[23]سورة ص، الآية27.

[24] سورة النساء، الآية39.

حرية الفعل الإنساني، فلو لم يكن الإيمان موقوفا على اختيارنا لما استقام هذا الكلام. وفي قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[26] يصح هذا الإعراض إذا كان من قبل الإنسان، أما إذا كان الله ﷻ هو الذي منعهم عن التذكرة وخلق فيهم الإعراض، يصبح السؤال والتوبيخ لا معنى له. وفي نفس السياق والمعنى قوله تعالى:﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[27]، فوَّض اللهﷻ في هذه الآية الأمر إلى اختيارنا إما الكفر أو الإيمان، فلو لم يكونا متعلقان بنا، لما كان لهذا الكلام معنى[28]. ومنطوق الآية:﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾[29]، لا يدل على أن الله خلق الكافر كافرا، والمؤمن مؤمنا كما يدل ظاهر الآية، ومن ثمة خلق الحق لأجسامهم ثم قسمهم قسمين على الوجه الذي ذكره تعالى، وليس فيه أن ما صار المؤمن مؤمنا، والكافر كافرا من خلقه تعالى. وفي هذا يقول "أبو علي الجبائي": « لو كان كما قالوا: لقال: فمنكم كافراً، ومنكم مؤمناً، بالنصب، فما ذكرهم الحق تعالى بالرفع دل على أنّ الإيمان من فعلهم، لا من خلق الله فيهم[30].

---

[25] سورة الحديد الآية8.

[26] سورة المدثر، الآية49.

[27]سورة الكهف، الآية 29.

[28] القاضي عبد الجبار،شرح الأصول الخمسة، تح عبد الكريم عثمان، ص ص358-360.

[29] سورة التغابن، الآية2

[30] القاضي عبد الجبار،شرح الأصول الخمسة، تح عبد الكريم عثمان، ص ص261-262.